



ظروف متكررة ومشاهدة كل يوم ومن لا يعرفها فهي أصبحت كالظاهرة الشائعة في المجتمع، بات الطفل العراقي حاملاً هما بحجم الجبل معيلاً للعوائل، وآخر يتسكع في الشوارع باحثاً عن لقمة سرقتها الزمن من شريحته المنهكة، وآخر تراه يعمل عملاً من الصعب أن يعمل ويجيده الرجل الكبير ليأخذ مكان الأب في عائلة أفراده بعد أن غادر الدنيا نتيجة انفجار إجرامي، أودى بحياته، أو احتيال أو ما شابه ذلك. أطفال يتساءلون لماذا هذا قدرنا ولما نحن هكذا، وبماذا نختلف عن الأطفال الذين يتمتعون بامتيازات ما أنزل الله بها من سلطان؟ وفي كل جوانب الحياة وبكل طبقاتها راسمين علامات الاستهزام على وجوههم للوطن ولمن يحكمه.

□ بغداد / إيتاس طارق .. عدسة / محمود رؤوف

حقوقهم تنتهك يوماًوما خفي أعظم

أطفال يقضون العطلة الصيفية ب(السخرة) والتسكع بالشوارع

حقوق الطفل إلى أين؟

كما نعلم أن من حقوق الطفل أن تتوفر له بيئة صحية جيدة ووسائل تعلم متطورة وأماكن ترفيه متنوعة، هذه الحقوق التي من الواجب أن نوضع للطفل وهي موجودة في جميع بلدان العالم باستثناء وطن تغنى بالحزن منذ قرون بعيدة، ليتوشح بوشاح الحروب تاركاً كل الحقوق لأبنائه فبدلاً من أن يكون للطفل مكان يرفه فيه عن نفسه في أيام العطل ومكان للتعلم بوسائله الحديثة وبدلاً من أن يتمتع بصحة جيدة في ظل بيئة صحية جيدة، فهو مضطر إلى أن ينزل للشوارع.

عدة تساؤلات نضعها امام المسؤولين، اما كان الاجدر بالحكومات المركزية والمحلية المتعاقبة ان تخصص ولو جزءاً من الميزانية العامة للدولة منذ عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم لرعاية أطفالنا، خاصة وان مليارات الدولارات ذهبت نهبا لحسابات تخص هذا المسؤول او ذاك، الا يستحق تخصيصها لرعاية من يقع على عاتقهم بناء مستقبل العراق وهم شريحة الاطفال الامن حقهم العيش بامان وسلام؟

آراء المتخصصون

يقول عبد الصمد هادي أستاذ مادة علم النفس جامعة بغداد ل(المدى): إن حقوق الطفل تنتهك يوميا بالعلن وبالسري؛ والبعض الآخر نشاهده يوميا من خلال استخدام الأطفال الحديثي الولادة، او من يتجاوز عمره سنة او سنتين في التسول من قبل النساء والرجال، وهو ما يثير الشك في انتماء هؤلاء الأطفال لعصابات الخطف، الأمر يتطلب الوقوف على أسباب هذه الظاهرة سواء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او من قبل الحكومات المحلية التي لا يهملها الا خووض الانتخابات وشحن الهمم للحفاظ على الكراسي، دون ان تحرك ساكناً طوال السنين الماضية.

أين نقضي العطلة

يقول مروان احمد البالغ من العمر ١١ عاماً: في ايام العطلة الصيفية اقوم ببيع قناني الماء في تقاطع منطقة البرموك من اجل المساعدة في عائلة عائلتي الساكنة في منطقة البياض مع اخي الذي ترك الدراسة في الصف الرابع الاعدادي بعد فقدان والدي الذي قتل ابان العنف الطائفي وكنا صغاراً، والذي كان يبيع الخضار والفواكه، متسائلاً " اين انذهب واقضي العطلة فلا توجد اي مراكز للترفيه غير اللعب في الشوارع".

**لجنة الأسرة:
الحكومة لا تهتم
بالطفل العراقي
مثل بقية دول
العالم**

**الأمم المتحدة: تردى
الأوضاع الاقتصادية
يرجع إلى انتشار
سوء التغذية الحاد
وما يقارب الثمانية
ملايين عراقي
بحاجة فورية
للمساعدات**

يبلغ من العمر ٩ سنوات فعل ذلك رغبة منه في مشاركة ابن الجيران الذي يقضي معظم الوقت ببيع قناني الماء على المارة والسيارات قرب جسر الجمهورية لكن نحن ماذا نفعل إذا كانت الحكومة لا تفعل وتوفر أبسط حق من حقوق الأطفال.

بينما علق ابو سجاد قائلاً: أطفالنا يقضون أوقاتهم في نوم عميق ومتابعة التلفاز أكثر من المعتاد مما يؤدي إلى الضجر، ومعاناتي هي التخفير في كيفية الخروج إلى الأتارب وأنا لا أحب الخروج دائماً من البيت، ولم اضع اي برنامج لاني لم استطع السيطرة على اي وضع لان الكل في عمر المراهقة وهو عمر العناد إضافة إلى ان الوضع الامني غير مستقر، وهم يريدون الذهاب إلى القاعات الرياضية والملاعب المعلقة والمساح وليس لدي المال الكافي لتوفير ذلك ولا توجد مراكز ترفيهية مجانية للشباب لهذا يقضون الساعات الباقية من النهار في الوقوف في الشوارع والازقة.

الطرق على زجاج المسؤول

يقول شرطي المرور اكرم منصور الواقف في تقاطع عبد الكريم قاسم "شارع ١٤ رمضان سابقاً" ما ان اطلق صافرة التوقف للسيارات المقبلة من جهة حي الجامعة حتى يتقاطعون جمع من هؤلاء الاطفال باتجاه السيارات المتوقفة، فمنهم من يطرقت على زجاج السيارات طالبا من أصحابها فتحها لهم من اجل إقناعهم بشراء بضاعتهم، وآخرون يستغلون وقوف سيارات النقل العام والخاص للتعويض إليها لغرض إقناع الركاب بالشراء بطريقة التوسل الذي يصل إلى حد الاستجداء ويستمرمون بعملهم هذا من الصباح حتى الخامسة عصراً، ويؤكد اكرم في حديثه أن هذا القطاع يعتبر نقطة مرور للكثير من المسؤولين الذاهبين إلى المنطقة الخضراء بعد تجاوزه للوصول إلى ساحة النسور ولا بد يوماً ان طرق زجاج سيارة هذا المسؤول احد هؤلاء الاطفال الا ان احدنا لم يكثر لهذه الظاهرة إذ نرى ان عدد الاطفال يتزايد يوماً بعد آخر.

الحروب وضحاياها

تعرض أطفال العراق بسبب فرض لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة المشكلة وفقاً للقرار ٦٦١

عام ١٩٩٠ في حرمان العراق من حقه المشروع في استيراد المعدات والأدوية والمواد

الطبية، وكل ما يدخل ضمن

متطلبات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والضروريات ذات الصلة بحقوق الإنسان لقد كانت العقوبات الاقتصادية بمثابة حرب مفتوحة ضد أطفال العراق شاركهم النظام الدكتاتوري في ذلك، ووفقاً للحقائق الاتية: تجاوزت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بعد فرض العقوبات طبقاً لتقارير اليونيسيف ٤٠٠٠ شهرياً بالمقارنة مع نسب الوفيات لهذه الفئة من الأطفال في فترة ما قبل الحصار وقد أدى ذلك إلى وفاة ما يقرب من نصف مليون طفل في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٨ كما أكد المسح الإحصائي الذي أجرته منظمة اليونيسيف في آب ١٩٩٩ وغيرها من التقارير ذات الصلة ان العراق يواجه حاجات إنسانية ملحة، وأوضحت تلك التقارير ان الأسباب الرئيسية لزيادة معدلات وفيات الأطفال هي

عرقلة وصول شحنات لقاح للأطفال العراقيين ضد الخناق (الدفتريا)، والحمى الصفراء وانعدام الصرف الصحي والمياه النظيفة، بسبب الحظر المفروض على المواد الكيميائية اللازمة لعملية تنقية المياه، حرمان الأطفال من الحليب والمواد الغذائية التي تساعد على بناء جهاز المناعة لديهم.

استمرارية تلك المعاناة أدت إلى استشراء الفقر والفساد بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية، وكذلك أدى إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال العراقيين وقد نكرت منظمة أوكسفام التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧، أن ما يقرب من ثمانية ملايين عراقي بحاجة فورية للمساعدات الطارئة، بالإضافة إلى أن ما يقرب من نصف السكان يعيشون في "فقر مدقع".

اللجنة التيبية والرأي الطبي

النائبة عن لجنة الأسرة والطفل انتصار الجبوري في تصريح ل(المدى) قالت: إن الحكومة لم تقدم لأطفال العراق وخصوصاً الأيتام اي اهتمام، ولم تخصص لهم الأموال اللازمة التي تساعدهم على مواجهة الوضع الاقتصادي المدني فما قيمة ٢٥ الف او ٥٠ الف دينار تصرف لهم، واضافت الجبوري ان اللجنة تطالب دائماً بتحسين اوضاع الاطفال العراقيين والاهتمام بشريحتهم وتوفير سبل العيش الجيدة ومراقبة

حج جكاريل علج

اوضاعهم الاجتماعية . يقول الطبيب الاختصاص كامل حسن ان عمل الأطفال في سن مبكرة يعرضهم للإصابة بالكثير من الأمراض، خاصة في أيام الشتاء كالالتهابات المختلفة بسبب برودة الجو، فضلاً عن تعرضهم لأشعة الشمس الحارقة في الصيف، والتي تؤدي إلى إصابتهم بأمراض ضربة الشمس والتيفوئيد، بالإضافة إلى عدم تناولهم الوجبات الرئيسية الغنية بالمواد الضرورية لنمو الجسم، خاصة أن أغلبهم من العوائل الفقيرة مما يعرضهم للإصابة بأمراض سوء التغذية وتأخر النمو.

وأكد ان بعض الأعمال تعرض الأطفال لإصابات خطيرة وكسور، كما أن مرحلة الطفولة تمتاز بالمرح واللعب والحركة، لذا فالطفل العامل يجرم من اللعب والمرح والحركة، مما يؤدي إلى مشاكل نفسية وشوق دائم.

قانون عمل الأطفال

ما نراه اليوم لا يقع في باب عمالة الأطفال بل في باب التشرد كما يقول حسن، وذلك حسب قانون رعاية الأحداث لعام ١٩٨٣، فهناك أطفال يجمعون العلب الفارغة، وهناك من يبيع المناديل الورقية في التقاطعات، وهذا تسول بشكل غير مباشر، لافتاً إلى أن "قانون الرعاية حذر من عمل أي طفل في مهنة غير فنية، لأنها تؤدي في النهاية إلى انحرافه"، وقانون العمل العراقي لسنة ٧٠ سمح لأطفال بالعمل من عمر ١٥ فما فوق، مع أن الامم المتحدة حددت العمر بـ ١٨ عاماً، لكن ظروف العراق من حروب وغيرها، أجبرت الاطفال على الخروج للعمل، وسمح لهم قانون اصدره مجلس قيادة الثورة المنحل بذلك. يذكر ان دراسة أعدت عام ٢٠٠٦ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تم جمع خلالها ٨٥٠ طفلاً مشرداً، وعند دراسة حالاتهم وجدت أن أكثرهم غير محتاج للعمل؛ لكن تسربهم من المدارس وإهمال الوالدين أدت إلى جنوحهم، وأشارت الدراسة إلى جنوحهم، وأشارت الدراسة إلى أن "الطفل عندما يتسول للمرة الأولى، يستسهل هذه المهنة ويواصل ممارستها. يذكر ان المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي أكد "عدم توفر إحصائيات دقيقة وعلمية عن حجم عمالة الاطفال في العراق في الوقت الحالي، بسبب عدم إجراء التعداد السكاني الذي وضع في إحدى فقراته معلومة يمكن لها بيان حجم عمالة الأطفال في العراق.